



International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/294

للنشر الفوري

٢٠ يونيو ٢٠١٦

الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن حول اتفاق لثلاثة أعوام في إطار تسهيل الصندوق الممدد

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعتبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يُقدّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

توصلت السلطات الأردنية وفريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد مارتن سيريسولا إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول طلب الاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) لمدة ٣٦ شهراً، على أن يتحدد في الأسابيع القادمة حجم الاستفادة المقترح من ائتمان الصندوق بمقتضى الاتفاق. ويرتبهن هذا الاتفاق باستكمال الإجراءات المسبقة وموافقة المجلس التنفيذي للصندوق الذي يُتوقع أن ينظر في طلب الأردن في يوليو القادم. ومن المتوقع أن تساعد هذه الموافقة على تشجيع مصادر التمويل الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف على تقديم القروض والمنح للأردن أثناء فترة البرنامج، دعماً لوثيقة الأردن المتفق عليها في مؤتمر لندن الذي عقد في فبراير ٢٠١٦ حيث تعهد المانحون بتقديم دعم مالي كبير للأردن من أجل معالجة أثر نزوح اللاجئين السوريين. وكانت الأردن قد استكملت في أغسطس ٢٠١٥ فترة اتفاق الاستعداد الائتماني الذي استمر ثلاث سنوات وبلغت قيمته حوالي ٢ مليار دولار أمريكي. (راجع البيان الصحفي رقم 12/288)

وعقب انتهاء المناقشات، أدلى اليوم السيد سيريسولا بالبيان التالي في واشنطن العاصمة:

"يدعم تسهيل الصندوق الممدد جدول أعمال الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي الطموح الذي وضعته السلطات للسنوات الثلاث القادمة، وذلك ارتكازاً على "رؤية الأردن ٢٠٢٥" وإطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأول الذي يغطي عشر سنوات. ويهدف برنامج السلطات الاقتصادي إلى تحسين الظروف المؤدية إلى نمو اقتصادي يشمل شرائح أوسع من السكان، ولا سيما في ضوء التحديات التي تفرضها الصراعات الإقليمية على الصادرات والاستثمار وسوق العمل. وسيتحقق هذا الهدف بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية في مختلف المجالات لتشجيع الاستثمار وتوظيف العمالة. وستركز هذه الإصلاحات على مناخ الأعمال، وقطاعي الطاقة والمياه، والقطاع المالي، وسوق العمل، كما ستتركز على حماية الشرائح السكانية محدودة الدخل ودعم جهود الأردن في استضافة اللاجئين السوريين.

"واستنادا إلى نظام سعر الصرف المربوط بالدولار، والذي أفاد الاقتصاد الأردني بشكل جيد، يهدف برنامج السلطات إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق الاحتفاظ بمستويات كافية من الاحتياطيات الدولية، مع وضع الدين العام على مسار تنازلي. ولتحقيق هذا الهدف، تلتزم السلطات بتنفيذ الضبط المالي بوتيرة تدريجية مطردة حتى ينخفض الدين العام من نحو ٩٤% من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو ٧٧% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢١، للحد من الأثر على النمو. وسيعالج برنامج المالية العامة الذي وضعته السلطات تحديات المالية العامة الهيكلية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية والحفاظ على نمو الإنفاق في حدود رشيدة، وتعزيز الإدارة الضريبية، ومعالجة الحوافز الضريبية وضرائب الدخل. وستقوم السلطات بتقوية شبكة الأمان الاجتماعي مع القيام بهذه الإصلاحات، حيث يتضمن برنامجها حداً أدنى إرشادياً للإنفاق الاجتماعي بما يحقق الوقاية من أي تأثير محتمل لعملية الضبط المالي على شرائح السكان محدودة الدخل.

"وسيمت تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية لتشجيع توفير الوظائف، والحد من الأنشطة غير الرسمية، وتعزيز مناخ الأعمال، وضمان الاستمرارية في قطاعي الطاقة والمياه، والحفاظ على صلابة القطاع المالي، وتحسين فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة، وتحسين المساواة والحوكمة، وذلك عن طريق ما يلي:

- العمل على تهيئة ظروف أفضل في سوق العمل، وخاصة للشباب والنساء. وفي هذا السياق، سيتم اتخاذ تدابير لتيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة وتوفير فرص العمل على أساس الدوام الجزئي.
- تحسين مناخ الأعمال، عن طريق تخفيض تكاليف بدء المشروعات وتشغيلها، وتبسيط الإجراءات للمستثمرين الجدد، وترشيد إجراءات التفتيش، وتيسير إدارة الضمان الإضافي وتدفق رأس المال لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيساعد اعتماد استراتيجية لتتويج الصادرات على زيادة الفرص التي سنظهر مع التخفيف المقترح لقواعد الاتحاد الأوروبي المعنية بالمنشأ بالنسبة للصادرات الأردنية.
- ضمان الاستمرارية في قطاعي الطاقة والمياه، مع إجراء إصلاحات تستهدف تحقيق استرداد التكلفة لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) وهيئة مياه الأردن (WAJ).
- مواصلة الإصلاحات للحفاظ على سلامة النظام المصرفي وصلابته وتشجيع الدمج المالي، عن طريق التقدم في تقوية الأطر التشريعية والتنظيمية للبنوك، وتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تقوية الأطر الرقابية لمؤسسات التأمين والتمويل متناهي الصغر، وإعداد استراتيجية للدمج المالي.
- تعزيز المساواة والحوكمة، عن طريق دمج ديوان المظالم وهيئة مكافحة الفساد في اللجنة القومية للنزاهة ومكافحة الفساد وتحسين إجراءات المشتريات العامة.

"ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه السياسات والإصلاحات إلى تعزيز صلابة الاقتصاد الأردني وتحسين أدائه في بيئة إقليمية مليئة بالتحديات. والصندوق يقف على استعداد لدعم الأردن في معالجة التحديات التي تواجهها."